دور مهنة الخدمة الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي

د. فتحي رمضان السني•

المقدمة:

يعتبر الأمن والأمان من أقدم الظواهر الاجتماعية وأشدها التصاقا بالإنسان في أي عصر من العصور، ولا حياة له في أي مجتمع من المجتمعات البشرية بدون أمن، فأخذ يعمل على توفير الأمن لنفسه من خلال الجماعة التي ينتمي لها، فقد رافق الأمن الفكر الأمني الإنسان منذ أقدم العصور لأنه ملازم لوجوده، ويتطور معه ليلبي حاجاته مختلطًا بسائر الأفكار السياسية والاجتماعية والقانونية، فالهاجس الأمني وإيجاد الحلول للمشكلات الأمنية كان منذ البدء ظاهرة اجتماعية من أقدم الظواهر على الإطلاق عبر تاريخ البشرية.(العوجي، 2008،ص56)

حيث كان المطلب الأول لنبي الله إبراهيم عليه السلام، حيث ذكر سبحانه وتعالى في محكم تنزيله ﴿وإذ قال إبراهيم رب أجعل هذا بلدا آمنا وأرزق أهله من الثمرات من أمن منهم بالله واليوم الأخر قال من كفر فأمتعه قليلا ثم أضطره إلى عذاب النار وبئس المصير﴾.(سورة البقرة،الآية125)،كما ورد أيضا قوله سبحانه وتعالى في سورة قريش﴿لإيلاف قريش إيلافيهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾.(سورة قريش، الآيات 4،3)، وهنا تبيان بوجود ترابط بين الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي، واقترن الأمن الغذائي بالأمن من الخوف، وأن الأمن حاجة أساسية لا يقل أهمية عن الطعام والماء والهواء فهو ضرورة من ضروريات الحياة، وأن تلبية الحاجات الأساسية للإنسان ضرورية لاستقرار وأمن المجتمع، وأن انعدامه يؤدي إلى الفوضى والخوف ويحول دون الاستقرار والبناء، ويدعو إلى الأجرام والهجرة والتشرد، وتوقف أسباب البناء؛ مما يقود إلى انهيار المجتمعات ومقومات وجودها. ولقد أكد الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) على مطلب الأمن واعتبره من أهم الحاجات الإنسانية للفرد والمجتمع، حيث قال(من أصبح منكم معافى في جسده أمنا في سربه، عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا) صدق رسول الله .

فالإنسان خليفة الله في الأرض يفترض أن يعيش في أمن وأمان، فالأمن والأمان رسالة وقضية قائمة بذاتها تتعلق بحياته وماله وأسرته وحاضره ومستقبله، فهو الروح الذي تنبض بها الحياة، والدم الذي يتدفق

• أستاذ مساعد –كلية الآداب جامعة غريان
Fathisoni11@Gmail.com

في شرايين المجتمع ليروي كل أعضائه وخلاياه البعيدة والقريبة، والتي بدونه تتعرض للموت والتعفن والاندثار.(العوجي، 2008، ص100.)

وأن الغاية من هذا الأمن هي القضاء على مثلث الرعب(الخوف والجوع والمرض)، وهذا لا يتحقق إلا بتعاون ومشاركة الجميع (أفراد ومؤسسات المجتمع)، وأن النجاح فيه يتطلب تربية مدنية توفرها الأسرة والمدرسة والبيئة الاجتماعية وكل مؤسسات الدولة ؛ ونتيجة لذلك برزت تأكيدات علي أهميته بوصفه من أهم حاجات الإنسانية لارتباطه بالأمن الغذائي والتعليمي والصحي والاستقرار السياسي والاقتصادي وغيره، ومن أهم ضمانات استقرار أي مجتمع ونموه ، واعتباره قضية أكثر إلحاحاً في العصر الحاضر؛ نظراً لتنوع المخاطر وتفاقمها.(رمزي، 2000، ص11)، وإذا كان توظيف الأمن لمصلحة أفراد المجتمع ككل؛ فهذا هو ما يعرف بالأمن الاجتماعي الذي أردنا إيصاله إلي كل مهتم ومسئول لعل في توظيف ما توفره العلوم الإنسانية والاجتماعية من معطيات يساعد على تكوين سياسة أمنية ثابتة المعالم واضحة الأهداف ، توفر أمن مستقر في الدولة.

وتشكل مهنة الخدمة الاجتماعية، وخاصة من خلال الممارسة العامة الوعي المجتمعي لتعزيز الأمن بشكل عام، والأمن الاجتماعي بشكل خاص، بما لها من القدرة على تفهم التغيرات والتحولات والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومواجهة المشكلات والظواهر الاجتماعية المركبة والمتعددة التي تظهر نتيجة للتفاعل بين التغيرات البيئية والاجتماعية وقدرة الإنسان على استخدام طاقاته وقدراته لحلها والتخفيف من أثارها.

كما تعتبر قيادة عملية التغير الاجتماعي من ضمن أهداف مهنة الخدمة الاجتماعية، ويقع عليها المشاركة في وضع السياسات التي تساير التغيير وتتعامل مع متطلباته، ومع مواقع الخلل التي قد تحدث نتيجة هذه التغيرات، وأنها مهنة تقوم أساسا على توفير الحقوق للإنسان من خلال ممارستها المهنية في مختلف المجالات، حيث تسعى إلى التعرف على التفاعلات العديدة المتداخلة بين الناس وبيئاتهم، لذا فمهمتها تقوية قدرات الناس وتحسين أوضاعهم المعيشية، كما أنها قوة الدفع على مستوى العملية التنموية إلى جانب باقي المهن الأخرى والمؤسسات الموجودة بالمجتمع.

وهذا البحث يسعى إلى تبيان دور مهنة الخدمة الاجتماعية في بلورة مفهوم الأمن الاجتماعي وتعزيزه، وقد انصب الاهتمام فيه حول أهمية مضمونه الاجتماعي والتنموي محاولين تبني إطارًا مرجعي يجمع بين مفهومي مهنة الخدمة الاجتماعية والأمن الاجتماعي مركزين على قضية مفادها أن مهنة الخدمة الاجتماعية بجوانبها (العلاجية والوقائية والإنشائية)، هي آليات وبرامج متعددة المداخل تهدف إلى حل المشكلات على

الصعيد الفردي والجماعي والمجتمعي من أجل توفير حالة من الأمن الصحي أو الاقتصادي أو النفسي أو الأسري وغيره .

مشكلة البحث:

تعد التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي عايشها ويعيشها المجتمع الليبي في الآونة الأخيرة، من أهم العوامل التي جعلت من مجتمعنا يمر بأزمة طاحنة تتجلى في كافة الأصعدة، وتنعكس أثارها على الكل، خلقت توترات وصلت إلى الانقسام السياسي والصدام المسلح بين الأشقاء، وتمزيق النسيج الاجتماعي، وتفكك العلاقات الاجتماعية، وانعدام الأمن والأمان، وارتفاع معدلات الجريمة والسطو، وأدت عوامل أخرى إلى ظهور العنف والإرهاب، وسيطرت قوى الأمر الواقع على زمام الأمور، في غياب شبه كامل لدور الدولة.

فالمجتمع اليوم يعاني الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، وأصبح أكثر عرضة لتهديد أمنه الداخلي والخارجي، خاصة مع بروز دور الإيديولوجيات والقبلية المقيتة، وتدهور الأحوال الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالمواطن فقد أمنه واستقراره، وأصبح فريسة للخوف والتوتر، وعدم التوازن النفسي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، الأمر الذي قد يعرض أمن وأمان الآخرين ، فبدون الأمن لا يكون هناك تقدم ولا صناعة ولا تجارة ولا حضارة.

ومن هنا تتجلى مشكلة البحث، وفي هذا التوقيت تحديدًا، في تساؤل رئيسي مؤداه " محاولة تحليل الدور الذي تضلع به مهنة الخدمة الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي بين أفراد المجتمع"، في ضوء تزايد حجم التحديات على الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني، إذ ارتبط ذلك بترهن أجهزة الدولة، وحالة عدم الاستقرار السياسي.

كما أن موضوع الأمن الاجتماعي من الموضوعات التي أثارت اهتمامي كباحث اجتماعي، حيث لم يعد الأمن بصفة عامة مسألة وطنية، إذا الشخص لم يحس بالأمن فالأمن غير موجود حتى إن كان موجوداً ، ولذلك هذه الإشكالية مهمة جداً.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إبراز الدور الذي تلعبه مهنة الخدمة الاجتماعية في دعم وتعزيز الأمن الاجتماعي ، وتعزيز القيم الإيجابية لما لها إثر كبير في تحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي والتقدم والرقي، الذي يعتبر جزء من الأمن الوطني، بغية إيصال رسالة إلي من يعنيهم الأمر بأن المسألة الأمنية هي مسألة الجميع، وهي شرط أساسي الذي تقوم عليه حياة البشر، وبناء الدولة الحديثة.

وكذلك كمحاولة لتحليل الواقع الليبي، ومحاولة تحليل وتفسير العلاقة التي تربط بين مهنة الخدمة الاجتماعية والأمن الاجتماعي للإسهام في معالجة أبرز المشكلات المجتمعية أو التقليل منها: مثل البطالة والانحرافات والفقر والجريمة والجهوية، ونشر الأمن والعدالة الاجتماعية وحب الوطن والولاء والانتماء له. وتحديد الأدوار والمهام التي يتعين على الاختصاصي الاجتماعي القيام بها في ضوء انعكاسات التحديات المعاصرة على المجتمع، والتوصل إلى توصيات ومقترحات تسهم في مواجهة التأثيرات السلبية على مفردات الأمن الاجتماعي.

أهمية البحث:

أكاد أجزم بأن الدراسات المتعلقة بالأمن والأمان من أهم الدراسات التي ينبغي أن يتصدى لها الباحثون في جميع العلوم المعنية، ذلك لأن الأمور الأمنية من الموضوعات المركبة والمعقدة والمؤثرة في الحراك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي لأي مجتمع، ومرتبطة ارتباط وثيق بحياتنا اليومية، ومع هذا لم ينل القدر الكافي من الدراسة والبحث، خاصة وأن هناك بعداً آخر يهدد مقومات مجتمعنا، يرتبط هذا البعد بما يعانى من تدهور وضعه الأمني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

حيث يعيش مرحلة حرجة جداً من تاريخه المرير، تحديات بالغة الخطورة على المستويات كافة، أوصلت البلاد إلى مفترق طرق، واتجاهات نحو تكريس الانقسام والجهوية، وازدواجًا حاداً يتخلل لغة التخاطب بين إفراد المجتمع الواحد، يتوقف مصيرنا على ما سنفعله، أو ما لا نفعله، وليس لدينا خيار في التعامل مع هذا المفترق، فأما أن يتم لملمت الشتات ولم الشمل، وأما أن يستمر الوضع على ما هو عليه، فينقسم الوطن إلى مناطق نفوذ، ويتجه الكل نحو ما يعتقد أنه يحقق مصالحه، وبهذا يتلاشى الأمن والأمان ويتلاشى الوطن.

كما يستمد أهميته من رغبة الباحث في إثراء البناء المعرفي لمهنة الخدمة الاجتماعية بالموضوعات الجديدة والتي منها موضوع الأمن الاجتماعي.

تساؤلات البحث:

يسعي الباحث من خلال البحث الذي يقوم به للإجابة عن التساؤلات التالية :

1_ ما مفهوم الأمن الاجتماعي، ومستلزمات تنفيذه؟

2- ما الدور الذي تلعبه مهنة الخدمة الاجتماعية في دعم وتعزيز الأمن الاجتماعي ؟

1- ما أهم الأدوار والمهام التي يقوم بها الاختصاصي الاجتماعي في ضوء انعكاسات التحديات المعاصرة على المجتمع؟

منهج البحث:

فيما يخص المنهج المستخدم، فالأمر يحتم علينا استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يتوافق وأهداف البحث، حيث من خلاله يستطيع أي باحث جمع وتحليل وتفسير البيانات المتحصل عليها، إلي جانب وصف الظاهرة من حيث حجمها وتفرعاتها وجوانبها، والتمعن في ملامحها، وتتبع التطورات والتغيرات التي طرأت عليها، وكثيراً ما يتضمن الوصف تفسيراً للظاهرة أو اختباراً لصحة الفروض.(التير، 1995، ص91)

خطة البحث:

لمحاولة الإلمام بالجوانب الرئيسية للبحث، ومراعاة لأساسيات البحث العلمي وخطواته، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، فضلاً عن استنتاجات خرج بها ذات صلة بهدفه، ومجموعة من التوصيات:

المبحث الأول: ماهية مهنة الخدمة الاجتماعية وأهدافها.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الاجتماعي، ومستلزمات تنفيذه.

المبحث الثالث: دور مهنة الخدمة الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي.

المبحث الأول: ماهية مهنة الخدمة الاجتماعية وأهدافها.

تعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية مهنة حديثة نسبياً مقارنة بالمهن الأخرى، وجاء ظهورها كمهنة متخصصة نتيجة لخبرات عديدة وجهود متواصلة في مواجهة المشكلات وملاحظة التغيرات السريعة التي صاحبت الثورة الصناعية، لقد ارتبطت كمهنة مستحدثه بكافة معاناة الإنسان ومشكلاته الحياتية، كأداة علاجية للتخفيف من معاناة الفرد كان أو الجماعة أو عضو في مجتمع من جميع المشكلات، وتقوم على قاعدة علمية استمدتها من العلوم ذات العلاقة بدراسة الإنسان في سلوكه ومشاعره وعواطفه ، وفى نضجه ونموه وانحرافه وتحليل نفسيته ... الخ.

وبهذا تعد من أهم المهن الإنسانية على الإطلاق، وذلك من خلال توفر الأطر العديدة التي ترى المهنة كالإطار النظري والتطبيقي، وأصبحت طريقة علمية ونظام اجتماعي لا بد من وجوده ، لخدمة النظم الاجتماعية الموجودة في المجتمع ومعاونتها على القيام بالدور المتوقع منها، إذا عجزت بإمكانياتها المتعددة عن الوفاء باحتياجات الإنسان أوحل مشكلاته(احمد، 1979، ص20) ، بل أصبحت اليوم تنافس باقي المهن في الأهمية والحداثة، فهي تنمو وتطور من أجل تلبية حاجاتها، والسعي لتحقيق أهدافها، ومقدرتها على مواجهة المشكلات والقضايا المستجدة وكيفية التعامل معها، وفق إطار علمي واعي.

أولاً : مفهوم مهنة الخدمة الاجتماعية:

منذ البداية نتفق على أن مهنة الخدمة الاجتماعية لم تستقر بعد في أنماط محددة أو متشابهة، ويختلف تعريفها من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى زمن آخر، ولذا فهناك صعوبة في تحديد تعريف جامع لها، وسنحاول البدء باستعراض بعض التعريفات من بواكير النشأة، إلى عصرنا الحالي قدر الإمكان، ومنها:

تعريف" هدسون "(1925) الذي يعرف الخدمة الاجتماعية بأنها خدمة تعمل على مساعدة الفرد أو الأسرة التي تعاني من مشكلات، بغية الوصول إلى وضع سوي ملائم، وتعمل كذلك على إزالة المعوقات إلى تحول دون أن يستثمر الإفراد قدراتهم إلى أقصى حد ممكن.(غرابيه، 2003، ص22)

وعرفتها الأمم المتحدة عام (1950) بأنها " تأدية خدمات مهنية بواسطة أشخاص مهنيين يتوفر لهم قدر من التعليم المتخصص ، وهي كمهنة تستمد أهميتها في تصدير المشكلات التي يمكن أن تنجم جراء التطور " التكنولوجي " السريع والمستمر.(القمش، 2001، ص17)

وجاء تعريف "ماكس سبيورن "(1975) ، الذي عرفها بأنها طريقة مؤسسة لمساعدة الناس على الوقاية من المشكلات الاجتماعية ، وعلى علاج هذه المشكلات ، وتعمل على تقوية وظائفهم الاجتماعية.(خاطر، 2000، ص28)

وفي عام(1995) عرفها قاموس الخدمة الاجتماعية "بأنها العلم التطبيقي لمساعدة الناس على تحقيق مستوى فعال من الأداء الاجتماعي النفسي، والتأثير في التغيرات المجتمعية لتعزيز الرفاهية لجميع الناس.(السيد، 2004، ص31)

وفي ذات الوقت يرى فريق آخر من المختصين أن الخدمة الاجتماعية هي منظومة ائتلاف قيم ومبادئ العدالة الاجتماعية مع طموحات بلوغ حياة أفضل (لبعض الفئات) من ذوي الظروف الحياتية المتواضعة والقدرات المحدودة ، وفق قواعد أساسية وشروط مهنية متفق عليها أو تعتمد على مهارات الربط المستدام بين معطيات فنية في آلية الخدمة الاجتماعية وعملية التنمية الوطنية، بغية تحسين المستوى المعيشي للناس اجتماعيًا واقتصاديًا وأمنيًا.

ونميل إلى هذا التعريف الذي عرفها بأنها طريقة علمية لخدمة الإنسانية، ونظام اجتماعي يقوم على حل المشكلات وتنمية القدرات، ومعاونة النظم الاجتماعية الموجودة في المجتمع للقيام بدورها، وإيجاد نظم اجتماعية يحتاجها المجتمع لتحقيق رفاهية أفراده.(عثمان... وآخرون، 1998، ص114)

ثانيا: أهداف مهنة الخدمة الاجتماعية:

كما هو معروف أن مهنة الخدمة الاجتماعية تستهدف تحقيق رفاهية الإنسان وخلق المواطن الصالح القادر على العطاء والعمل، وتحقيق التنمية الشاملة، ومسايرة التقدم الحضاري بالقضاء على الآفات الاجتماعية وتحسين الأوضاع قدر الإمكان، ومقابلة احتياجات الإنسان كفرد أو كعضو في جماعة ينظمها المجتمع، بطرق علمية منظمة ومعروفة يمارسها أخصائيون اجتماعيون تم أعدادهم إعدادًا علميًا لتقديم الخدمات العلاجية والوقائية والإنمائية، من خلال المؤسسات الاجتماعية التي تمارس من خلالها مهمة الخدمات الاجتماعية.

ولكل مهنة من المهن أهداف تسعى لتحقيقها ومن أهم الأهداف التي تسعى مهنة الخدمة الاجتماعية لتحقيقها ما يلي:(الدويبي، 2004، ص31)

1- تهدف مهنة الخدمة الاجتماعية إلى تقديم المساعدة الفنية المتخصصة للفرد والجماعة والمجتمع، وذلك بغية تحقيق أقصى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية والتوافق النفسي والاجتماعي.

2- تحقيق التفاعل المتبادل بين مكونات شخصية الفرد في أبعادها النفسية والعاطفية والاجتماعية وبين المعطيات الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشونها.

3- إحداث التغيرات المطلوبة على مستوى الحالات الفردية والجماعية ومستوى تنمية المجتمع، وذلك لإيجاد توافق وتكيف متبادلين بين الأفراد والبيئة التي يعيشون فيها.

4- تفعيل الطاقات والاستعدادات الكامنة في الفرد والمتوفرة في الجماعة بما يمكنهم من الاستفادة من مقومات البيئة وإزالة العقبات التي تحول دون ذلك.

5- العمل مع الأشخاص الذين يواجهون مشاكل سلوكية أو اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية لتمكينهم من تجاوز هذه المشكلات مستندة في ذلك على مبادئ الدراسة والتشخيص والعلاج.

6- تحقيق هدف التنمية والتنظيم الاجتماعي من خلال التخطيط والبرمجة، بما يساعد على تطوير وتنمية وأحداث برامج ومرافق للخدمات الاجتماعية التي يحتاجها الأفراد والجماعات .

7- ربط رفاهية الفرد وسعادته برفاهية وسعادة المجموعة التي ينتمي إليها والمجتمع الذي يعيش فيه، فمهنة الخدمة الاجتماعية تسعى بطرقها ووسائلها المختلفة إلى مساعدة الأفراد على مواجهة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الصعبة لتحقيق مستويات معيشية جيدة، وتحريك القوى الاجتماعية للعمل في مواجهة المواقف التي تؤدى إلى وجود ظواهر الفقر والبطالة والإدمان والخمور والجريمة وغيرها.

8- تنمية وتنظيم المجتمع بما يساعد على إيجاد ظروف معيشية واجتماعية مناسبة، وذلك من خلال تأكيد الدور الإنمائي لمهنة الخدمة الاجتماعية في بعديه الوقائي والعلاجي، وتأكيد مبدأ الشمولية في تنمية وتنظيم المجتمع، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

9- مساعدة الأسرة عبر مؤسسات خاصة، وعن طريق الزيارات الميدانية للأخصائيين الاجتماعيين على القيام بدورها الاجتماعي والاقتصادي والتربوي وغيره، والعمل على وقايتها من كافة مظاهر التفكك والتشتت والضياع، والاهتمام الخاص بالأسر المتصدعة والمفككة وحماية أطفالها من التشرد والضياع والانحراف، ومساعدة أفراد ها الذين يواجهون مشاكل أو ضغوطاً على التخلص من هذه المشاكل وتلك الضغوط وتحقيق علاقات متوافقة في حياتهم.

وذلك بنظرة تكاملية تبدأ بالفرد باعتباره الوحدة الأساسية، وكعضو في جماعة ينظمها المجتمع، وتمثل الجهود والخدمات الإنسانية التي تقدم بآليات وممارسات تعتمد في مرجعيتها على البيئة الثقافية للمجتمع التي تأثر مباشرة بمكونات العقل والفكر والسلوك، وتدور أهدافها حول تلبية احتياجات أساسية لبعض فئات المجتمع ، وواجبها تقديم العون والرعاية لهم، من خلال تدريب منهجي وخبرات تفاعلية تعد الأخصائيين الاجتماعيين لأدوارهم المهنية.

حيث إن مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال منظور الممارسة العامة يمكنها بما لديها من أساليب فنية ونماذج مهنية ومهارات ومعارف، وما تملك من استراتيجيات وتكنيكيات وأدوات وأدوار مهنية يقوم بها اختصاصين اجتماعين متمرسين خاصة بها، تستطيع تنمية المسؤولية الاجتماعية عند أفراد المجتمع، والسعي وراء إصدار تشريعات وسياسات اجتماعية، وهو ما يعرف بالاتجاه التنموي لمهنة الخدمة الاجتماعية.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الاجتماعي ومستلزمات تنفيذه.

لقد برز مفهوم الأمن بصورة أساسية نهاية الحرب العالمية الثانية في دعوة إلى الأمن والأمان وتجنب الحرب، وأصبح من القضايا المهمة في المجتمع لكل المستويات من أفراد أو جماعات أو مؤسسات، والحفاظ عليه يتطلب جهودًا ومهارات وخبرات علمية وأمنية عالية، وتعددت مفاهيمه وأبعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة، ومتغيرات تركت آثارها على جميع الأنساق الحياتية، وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهومه المتعلقة بحماية الإنسان من التهديدات المباشرة لحياته، فأصبح يشمل على الأمن الصناعي والأمن الاجتماعي والأمن الغذائي والأمن المائي والأمن السياسي والأمن الدبلوماسي والأمن السياحي والأمن التعليمي والأمن البيئي والأمن الصحي بالإضافة إلى الأمن القومي والوطني والإقليمي والكوني.

كما أن الأمن يتصف بالتغير تبعًا لظروف الزمان والمكان، فهو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، كما يتصف بتشعب دلالاته، حيث يتسع ليشمل مضامين متعددة تتداخل مع شتى أنظمة الحياة، إلا أن شدة وضوحه وكثرة استخدامه وكثرة تعريفاته واشتقاقاته، قد أضفت عليه شيئاً من الغموض والجدل.

وانطلاقا من هذا الواقع المأسوي الذي شهدته العقود الأخيرة من نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، من احتضارًا للسلم وأمن الإنسانية وحقوق الإنسان، وانتشارًا واسعًا للنزاعات والصراعات المسلحة ،ونمو تيارات العنف والإرهاب وغيرها، فقد شكل الأمن مطلبًا على درجة عالية من الأهمية، نظرًا إلى ما له من أهمية على تأمين الحماية لأفراد المجتمع، وارتباطه الوَثيق بمسألة السلم والاستقرار المجتمعي. وفي هذا المبحث سنحاول توضيحه بما يتفق مع أهداف البحث، وذلك على النحو التالي:

أولا – تعريف الأمن الاجتماعي:

وحتى لا نتيه في التعريفات الكثيرة والمتباينة لمعنى الأمن بمفهومه الشامل، والأمن الاجتماعي بمفهومه المحدد، فإننا سنكتفي بتقديم بعض النماذج منها، وضمن هذا الانتقاء المحدود نذكر التعريفات التالية:

1- مفهوم الأمن:

أن مفهوم الأمن ليس من المفاهيم السهلة والمتفق عليها، وأن كانت المعاجم اللغوية تشير إلى أن الأمن بقصد به التحرر من الخوف والقلق، فهو الاطمئنان والسكينة، وجاء واضحا في قوله سبحانه وتعالى﴿ وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا﴾.(سورة النور، الآية 55)، وكذلك جاء أيضا في القران الكريم ما يشير إلى مفهوم الأمن كدليل وعنوان للأمان والاطمئنان، قال تعالى ﴿الذين أمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون﴾.(سورة الإنعام، الآية 82)، وأن مصدره أمن، الأمان والأمانة بمعنى: وقد أمنت فأنا أمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان ضد الخوف.(الفيروز أبادي ، ص199)، وهو بذلك:" اطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة، المعني الذي ورد في التنزيل العزيز بقوله تعالى:" وآمنهم من خوف"، ومنه" أمنة نعاساً" و" إذ يغشيكم النعاس أمنة منه"،" وهذا البلد الأمين" أي الآمن، يعنى مكة وهو من الأمن. وبمعنى أن الأرض تمتلئ بالأمن فلا يخاف أحد من الناس والحيوان. (أبن منظور،2003، ص232)

ويقول "عضيبات" أن الأمن يتمركز حول حماية الأفراد العاديين داخل دولتهم من أي شكل من أشكال التهديدات التي يمكن أن تنتهك حقهم بالأمن، أي حقهم بالتمتع بالحرية من الخوف، والحرية من العوز .(عضيبات، 2003، ص105)، في حين عرفه "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق" في كتابه" جوهر الأمن" بأنه :"يعنى التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة"، وأن" الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل".(المشاط، 1983، ص155)، لقد جعل من الأمن قرينا للتنمية، ومؤكداً على أنه جوهرها.

كما عرف الأمن بأنه" تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف التي تعبر عن الرضي العام في المجتمع". (هلال، 1984، ص21)

كذلك عرف بأنه: يتجسد في قدرة الدولة وقوتها على مواجهة الأخطار والتحديات الخارجية والداخلية، وتأمين مظاهر الأمن والاستقرار ضمن الدولة التي تشكل قاعدة لتطور المجتمع، وأن مظاهر التطور هذه تشكل القاعدة الأساسية لإنتاج متطلبات الأمن القومي.(نصر الله، 1999، ص58)

وتقرير التنمية البشرية الصادر في سنة(1993) جاء فيه" أن كثير من المفاهيم القديمة يجب أن تنقح تنقيحا جذرياً، فالأمن ينبغي أن يعاد تفسيره على أنه أمن الناس لا أمن الأرض، والتنمية يجب أن تكون منسوجة حول الناس لا أن يكون الناس هم الذين يدورون حولها، ودعا إلى تبني رؤية عامة لمجتمعات مبنية حول احتياجات الناس الحقيقية، وما يوجهونه في حياتهم اليومية من أمن يتحقق من خلال الأسلحة إلي أمن يتحقق من خلال التنمية البشرية، ومن أمن إقليمي إلى أمن غذائي وبيئي وأمن من حيث العمالة.(تقرير التنمية البشرية ، 1993، ص 1-2)

وتقرير التنمية البشرية سنة (2006)، ركز على قضايا الأمن الإنساني والتي تتمثل في الفقر، الحرمان الاقتصادي، التلوث البيئي، انعدام العدالة، التخلف والإرهاب، العنف والصراعات، التسليح وانتشار الأسلحة التدميرية، انتشار الأمراض وغيرها الكثير.(تقرير التنمية البشرية ، 1996، ص1)

فالأمن يعنى:" حماية الأمة من خطر خارجي أو القهر على يد قوة أجنبية"، ذلك أن الأمن هو الإحساس بالطمأنينة والشعور بالسلم والأمان، وهو مقياس تقدم الأمم والشعوب، وبدون الأمن لا تستقيم الحياة ولا تزدهر، ولذلك فقد تأسست وزارات ومراكز للأمن والشرطة في كل دول العالم.

ومن وجهة نظري الخاصة هو الحرص على استغلال واستخدام كل الطرق والوسائل والسبل الممكنة للمجتمع من أجل تأمين الاستقرار في المجتمع، وبهدف حماية المكتسبات المادية والمعنوية، وضمان الأمن الشامل للمجتمع من أي تهديدات سواء داخلية أو خارجية.

2- مفهوم الأمن الاجتماعي:

يعد الأمن الاجتماعي جزء من مفهوم الأمن الوطني أو القومي، وهو خط الدفاع الأول عن الوطن وعادة ما يكون داخلياً، حيث يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان وتأمين له الخدمات الأساسية والتأمينات الاجتماعية والمادية، ويعتبر الركيزة الأساسية والحصن الحصين لتحصين النظم والبنية الاجتماعية من كل المخاطر والتهديدات والمظاهر السلبية التي تهدد الأنساق الحياتية سواء منها ما يتعلق بحياة الفرد أو الجماعة أو المجتمع ككل، فيشعر فيه الفرد بالأمن والأمان، ويكون على قدر مناسب من الاكتفاء المعيشي

والاقتصادي والاستقرار، والإحساس بالطمأنينة، فهو حاجة ملحة ومستمرة بصورة غريزية للفرد، وأحد المقومات الأساسية لاستمرار المجتمعات البشرية واستقرارها، حيث إنه بدون الأمن لن يستقيم وجود الدول.(توفيق، 1958، ص30)

وبهذا يمكننا القول بأن الأمن الاجتماعي يعتبر من أدق القضايا ذات الإبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية ، التي تمس كل شرائح المجتمع، باعتباره العمود الفقري للبناء الاجتماعي لأي مجتمع ، ولا يمكن أن يتحقق بدون أن ينصهر الفرد في إطار مجتمع بشري يضمن له الاستقرار ، حيث من خلاله يشعر الإنسان بأنه في أمن وأمان ، وكافة حقوقه مصانة ، فلا يشعر بالعوز والحاجة ، ويتغلب على الفقر والمرض ، ويواجه الطوارئ على صحته وعمله وإنتاجه ، ومتوفر له الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والسكنية ، ومتوفرة له الوقاية من الأجرام والانحراف.(العوجي، 2008، ص228)

وعرفته مفوضية الأمن الإنساني بأنه" حماية الحريات الحيوية وحماية الناس من الأوضاع والإخطار الحرجة والعامة وبناء قواهم وطموحاتهم، وخلق النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية إلى تمنح الناس لبنات ليبنوا حياتهم وبقاءهم وكرامتهم.(شورو، 2005، ص12.)

وأن الأمن الاجتماعي بمعناه الواسع أشمل وأوسع نطاقا من مجرد تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية ضد مخاطر الشيخوخة والعجز والمرض والبطالة والوفاة، بل يتخطى ذلك ليشمل انتقاء كل المخاطر والأزمات والنكبات الكبرى والصغرى التي يمكن أن تسبب خسائر مادية أو معنوية للفرد في المجتمع .(رمزي، 2000، ص76) ، وهناك من ذهب إلى اعتباره حالة تنطلق من الشعور بالانتماء وتستند إلى الاستقرار، وتستمد مقوماتها من النظام.(المراياتي، 1997، ص11)

وهنا يتضح بأن الأمن أمن كل الأفراد، وهو مهم لكل الناس، حيث يتضمن كل الإجراءات الوقائية والعلاجية من المخاطر التي تعرض سلامتهم أو الممتلكات للخطر، ولا يكون قد ساهموا في إحداثها عمداً. وأنه من مكونات الأمن الوطني الذي تساهم في تحقيقه كالمؤسسات المجتمع بدءاً من الأسرة التي تشكل النواة الأولى للمجتمعات البشرية إلي باقي مؤسسات المجتمع، ويرتكز على منظومة العادات والتقاليد التي يؤمن بها المجتمع، وعوامل الاستقرار القائمة على التفاهم والمعايشة وروح المواطنة والشعور بالانتماء والرغبة في التعبير عن المشاركة الإيجابية في خدمة الجماعة لتحقيق الذات من جهة والحصول على الرضا والقبول من الجماعة من جهة أخرى ، وجميعها كل لا يتجزأ من الأمن الوطني بمفهومه الشامل، الذي يعني بالأساس توفير الأمن والاستقرار وبسط النظام وسيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة، وصون الكرامة البشرية بتلبية الاحتياجات المعنوية بجانب الاحتياجات المادية، كما يعني العمل على توفير الأمن الخارجي من المخاطر الوافدة عبر الحدود.

المبحث الثالث: دور مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال الأمن الاجتماعي وتعزيزه:

لقد تعرض الإنسان منذ وجوده في هذا العالم لكثير من المحن والأزمات، وصاحبته المشكلات منذ أن درج على وجه الأرض، وهذا قدره ولا مفر من ذلك، غير أنها كانت تتسم بالبساطة والسهولة لبساطة وسهولة الحياة، فكانت حاجاته محدودة قياسا على ما هي عليه اليوم، حيث بدأ القرن الحادي والعشرين حاملاً معه المآسي والمعاناة والأزمات، مشكلاً بذلك عائقا خطير في وجه البشرية التي تتطلع إلي البناء والتنمية.

ومع هذا الحال فأن تدخل المجتمعات لمواجهة هذه المعاناة والأزمات تصبح حتمية إذا أراد المجتمع الاستقرار والتنمية، ووجب عليه وضع آليات وممارسات تعتمد على البيئة الثقافية، وتدور أهدافها حول تلبية الاحتياجات الأساسية لكل فئاته، وتوفير مختلف أشكال الرعاية الاجتماعية على أساس مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية بين جميع شرائح المجتمع.

وهذا ما جعل من العلوم الإنسانية والاجتماعية تولي اهتماماً خاص بهذه القضايا، وتتدخل ميدانيا لتشخيصها وعلاجها، واعتبروها في قمة هرم الأولويات الاجتماعية؛ لارتباطها الوثيق بالوجود الإنساني، وبالنسق القيمي السائد من أفكار ومفاهيم وعادات تمثل النسيج الاجتماعي، الذي يحقق الاستقرار والأمان الاجتماعي والنماء والتقدم، والذي يحتاج آلية الكل دون استثناء للحماية والوقاية والعلاج من العديد من المشكلات التي يصعب السيطرة عليها ما لم تدعم مقومات المجتمع .

وفي مقدمة ذلك مهنة الخدمة الاجتماعية التي تمارس في إطار نظام اجتماعي متكامل معترف به، وبوصفها أحدى المهن المساعدة التي تتعامل مع كل المستويات لدعم الأمن والاستقرار والعدالة الاجتماعية والتخفيف من المخاطر والأزمات، وبما تملك من استراتيجيات وتكتيكات وأدوار خاصة من تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع، ووقايتهم من الوقوع في متاهات التعقيدات الحياتية التي باتت تفرضها عليهم متغيرات الحياة اليومية، وانزواء المعايير الفطرية التي درج عليها الإنسان منذ فجر التاريخ.(السيد، 2002،ص7)، وبهذا فقد زاد تقدير المجتمع بمؤسساته المختلفة لمهنة الخدمة الاجتماعية، وأخذت مكانتها، وأضحت لها مؤسساتها وتخصصاتها المهنية وقواعدها العلمية، ومسؤوليتها المجتمعية، وأصبحت من أهم الاحتياجات الاجتماعية التي تتضامن وتتعاون مع المهن الأخرى في مواجهة مطالب واحتياجات الإنسان.(عطية، 1991، ص5.)

ويمكن أن نوجز أهم الأدوار التي تقوم بها الخدمة الاجتماعية في تعزيز الأمن الاجتماعي في التالي:

1-مهنة الخدمة الاجتماعية بطرقها وأساليبها وأداتها(الأخصائي الاجتماعي)، تساهم في التنمية الاجتماعية بتوفير الجو الاجتماعي المناسب الذي يتسم بالتفاعل الايجابي بين أفراد المجتمع، وينظم العلاقات والخدمات المتبادلة بين المؤسسات المجتمعية، وتنسيق وتكامل الجهود لتحقيق التعاون على مختلف المستويات التنظيمية، وتحليل الإطار الثقافي للمجتمعات كأساس لفهم المجتمع وتحديد أساليب الممارسة المتوافقة مع

هذا الإطار وتقدير إمكانيات التغيير.(نوح، 2000، ص207)، فالتنمية لا يمكن أن تقوم إلا إذا توفر الأمن للمواطن المعني بالتنمية، والبحث عن القوى والعوامل المختلفة التي تحول دون النمو والتقدم الاجتماعي مثل البطالة والمرض والفقر والجريمة وغيرها، والعمل علي معالجتها والقضاء عليها أو التقليل من آثارها السلبية إلى أدنى حد ممكن، وغرس القيم الاجتماعية كالعدالة والأمن واحترام العمل والوقت واحترام حقوق الإنسان وكرامته كقيم إيجابية لدفع عجلة التنمية. وهذا ما يعرف بالأمن الاجتماعي.

2- مهنة الخدمة الاجتماعية بوصفها إحدى المِهن الإنسانية تتعامل مع أفراد المجتمع لتنمية المسؤولية الاجتماعية لديهم، وإحداث تغييرات إيجابية في شخصياتهم بما يساهم في زيادة معدلات المشاركة الفعالة في تطوير وتنمية المجتمع، حيث يسهم الأخصائي الاجتماعي في تغيير اتجاهات الأفراد والجماعات والمجتمعات لتحقيق التنمية الاجتماعية، استناداً على قابلية الناس للتغيير إذا أتيحت لهم فرص المساعدة المهنية لتحقيق هذا التغيير.(فهمي، 1998،ص16)، وبالتأكيد إن شعور بالمسؤولية يتوقف على طبيعة العلاقات الاجتماعية بينهم، وعلى نسبة المشاركة الاجتماعية الفاعلة، وعلى مدى ولائهم وانتمائهم إلى أسرهم ومجتمعهم ووطنهم، ومدى القدرة على المحافظة على الممتلكات العامة، فكلما زاد الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لأفراد المجتمع تجاه أسرهم ومجتمعهم ووطنهم، فتتولد الألفة والمحبة بين أبناء الوطن الواحد، وبهذا يتعزز الأمن الاجتماعي، وبتجنب المجتمع أعباء اقتصادية واجتماعية وأمنية مستقبلية.

3- مهنة الخدمة الاجتماعية تسهم في تحسين المستوى المعيشي للناس اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وأمنياً وتمكينهم من الانتفاع بإمكانيات وموارد المجتمع، وإمكانياتهم الذاتية لتحسين الأداء الاجتماعي والنفسي، ورفع المستوى الصحي والمعيشي لهم، حيث أن إشباع الاحتياجات سواء اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو صحية يؤدى إلى الشعور بالحرية؛ مما يدفع الأفراد إلى الاطمئنان وممارسة جميع أدوارهم التنموية، وبالتالي فهناك علاقة بين إشباع الأفراد لاحتياجاتهم الأساسية وممارسة أدوارهم بكل حرية، ومعلوم أن ما ذكر هي الطريق إلي توفير وتعزيز الأمن الاجتماعي.

4- الإشراك في تصميم البرامج المناسبة لحماية المجتمع من المشكلات والآفات، والعمل مع الأجهزة الأمنية ودعمها في محاربتها، وأمن المجتمع، وفق سياسة مهنية ومنهجية محددة، تشارك فيها المهنة في جميع العمليات الأمنية من عمليات الضبط والتحقيق والسجن وغيرها، وبهذا تتدخل مهنة الخدمة الاجتماعية وقائياً لضمان حسن سير الإجراءات الأمنية، والبحث في أسبابها ومبرراتها، ومحاولة إيجاد الحلول العلمية لها، والتوعية وحث أفراد المجتمع علي تطوير ظروف البيئة وتغيير أنماط السلوك، بما يساعدهم على استثمار قدراتهم واستخدام طاقاتهم الذاتية للتكيف والإنتاج والإبداع وغيرها، وبما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي، وتحصين المجتمع من الجريمة والسلوكيات الشاذة بالتنمية الوطنية والتنشئة الاجتماعية السليمة. وهذا مقوم هام من مقومات الأمن الاجتماعي .

5-المساهمة في تنمية الموارد البشرية من خلال البرامج المعدة لنمو الأفراد والجماعات والأعداد النفسي والاجتماعي، والاكتشاف المبكر للأمراض الاجتماعية، ومظاهر التفكك والانحرافات، وتحديد المشكلات الشائعة في المجتمع، والعمل على علاجها على كافة المستويات، مستخدمة في ذلك طرقها وأساليبها الفنية، وهذا من ضمن أهدافها(الوقائية والعلاجية والإنشائية)، والمشاركة في وضع الخطط المستقبلية على درجة عالية من الدقة لدرء وقوع المشكلات أو التقليل من معدلات وقوعها، فالحاجة ماسة إلي دور الأخصائي الاجتماعي في المحافظة على خصوصيات المجتمعات وحمايتها من التحديات والمخاطر وفي مقدمتها العولمة والغزو الثقافي عن طريق تبصير الناس وتزويدهم بالمعلومات والخبرات اللازمة، وتقديم المساعدات المهنية لكل شرائح المجتمع، وإقامة الندوات والمحاضرات والمؤتمرات لتوضيح التحديات والأخطار، من خلال دراسة المشكلات وتحليل أسبابها للوقوف على نقاط الخلل والضعف بها، فالأمن الاجتماعي يتم بواسطة العمليات الوقائية والعلاجية والإنشائية التي تقود إلي الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ليطمئن الفرد علي حاضره ومستقبله.

6- بعد تطور فلسفتها وأهدافها وأساليبها اتجهت المهنة للتعامل مع موضوع العادلة الاجتماعية وحقوق الإنسان، والوقوف إلي جانب الفئات المهمشة التي تعاني الحرمان والاضطهاد، وتسريع اندماجهم في مجتمعاتهم، وتطوير قدراتها ومهاراتها من أجل تحقيق أهدافها وتطلعاتها، وتقوية واستثمار رأس المال الاجتماعي وتعزيزه من أجل تحقيق أهداف المجتمع ، حيث يقوم الأخصائي الاجتماعي بأدوار مختلفة (المحفز والمدافع والوسيط والخبير والمساعد وغيرها)، للمساهمة في العمل على إحداث التغير المقصود، وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق أهداف تنموية خاصة أو عامة داخل إطار القيم الاجتماعية السائدة بالمجتمع. وهذا من أبرز مقومات الأمن الاجتماعي .

7- تهدف المهنة إلى الارتقاء المستمر بمستوى حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العلاقات المرضية والتوافق مع الظروف الداخلية والخارجية لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية، ووقايتهم من المشكلات الاجتماعية، ومساعدتهم على حلها. حيث يؤدي الأخصائي الاجتماعي وظيفته عن طريق خدمات مادية ومعنوية لمن يحتاجها من الأفراد والجماعات والمجتمعات في مؤسسات حكومية أو هيئات خاصة بواسطة أشخاص مهنيين معدين أعداداً نظرياً وعلمياً للقيام بالمسؤوليات المطلوبة منهم، والتي تنظمها قوانين خاصة.(محمد، 1983، ص75)، ومن هنا كان للأخصائيين الاجتماعيين في العمل الوقائي دوراً هام وحساس علي الصعيد الوقائي في معالجة الأوضاع المؤدية إلي تصدع المجتمع زعزعة أمنه، وبهذا تدعم المهنة وتعزز الأمن المجتمعي.

8- كما أن هناك أدوار متعددة في معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المرتبطة بالأسر سواء كانوا أسر الأسرى والنازحين أو الشهداء والمفقودين أو الأسر الفقيرة وذوى الاحتياجات الخاصة ،

حيث يقدم لهم الدعم والمساعدات المادية والمعنوية كلاً حسب حالته ووفق منظومة محددة تتعاون فيها كل المؤسسات المختصة بالدولة لتقديم أوجه الرعاية الاجتماعية، والعمل على التخفيف من ضغوطهم النفسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الشأن يقع عليها مسؤولية تأكيد القيم الإنسانية في عصر طحنته المادية وانزواء المعايير كالعدل والأمانة، واحترام حقوق الإنسان وكرامته وغيرها، وهكذا تساهم المهنة في تشييد صرح الدولة الحديثة التي ترعى مصالح جميع المواطنين بكافة فئاتهم دون تمييز بين الجماعات المختلفة، وهذا جزء أساسي من مسؤولية الأمن الاجتماعي .

9- التدخل المهني العلاجي لدراسة وتشخيص وعلاج مشكلات الأحداث والمنحرفين والسجناء في إطار الجهود التأهيلية والعلاجية والتنموية لإعادة اندماجهم في المجتمع ومتابعتهم، بالتعاون مع المؤسسات المختصة بالمجتمع، ومساعدة حالات سوء التكيف والانحراف الاجتماعي والصحي وغيرها على إيجاد نوع من النضج الاجتماعي للقيام بأدوارهم علي أفضل وجه ، وهذا يتضح جلياً الدور العلاجي والتأهيلي الذي تسهم به المهنة لمحاولة إعادة التكيف والاندماج والتمكين، وذلك بتدعيم مناطق القوى فيهم، وتزويدهم بقدرات جديدة، واستئصال القوى الهدامة في شخصيتهم من جهة، والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية كمظهر من مظاهر حقوق الإنسان، وتعزيزها من خلال الارتباط مع الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، واحترام الكرامة الإنسانية والحريات والأقليات .هذه المقومات إذا ما تحققت تقود الي تعزيز الأمن الاجتماعي.

10- المساهمة في تنظيم الجهود المشتركة الحكومية والأهلية، والعمل على تفعيل العمل التطوعي، وتشكيل فرق العمل التطوعي المتخصصة، وبث روح التعاون والمساوة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، ونبد العنف والكراهية بين أفراد المجتمع، وتدعيم التضامن والتكافل الاجتماعي، وفي مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة لمواجهة الحاجات الأساسية للمواطنين، وفقاً لخطط مرسومة وفي حدود السياسة العامة للدولة، هذه المقومات إذا ما تحققت يكون من شأنها أن تحقق وتعزز الأمن الاجتماعي.

11- استثارة الرأي العام وإثارة الوعي لدى أفراد المجتمع بالحقوق وآليات المطالبة بها، والتفكير الموضوعي المدرك للوقائع المختلفة بالمجتمع، وتقديم الدعم والتحليل السياسي، وطبيعة العمل الاجتماعي، وإكساب أفراد المجتمع القدرة على التكيف مع المتغيرات المرغوبة، وعلى تقبل الاتجاهات والأهداف التي أرتضاها المجتمع، والتخلص من المشاعر السلبية الناتجة عن العجز في إشباع الحاجات الأساسية، وإحلال المشاعر الإيجابية لمنح التقه في مقابلة الاحتياجات الأساسية. ومن هنا أن تحقيق الأمن الاجتماعي يفترض تصديا للظواهر السلبية في البيئة الاجتماعية ككل، وبذلك يتم العلاج علي الصعيدين العام والخاص.

12- تنمية المجتمع ومعالجة المشكلات التي تخرج عن نطاق قدرة الأفراد الذين يعانون منها، وتصويب الأفكار وتبني الاتجاهات الإيجابية، وذلك بتنظيم البرامج والمشروعات لمواجهة الظواهر السلبية منها، فهي تقوم بأهداف تخطيطية للمساعدة في وضع السياسة العامة للإصلاح في المجتمع، ودراسته لتحديد وترتيب الاحتياجات والموارد المختلفة، والمساهمة في تنمية الشاملة، والعمل على الكشف المبكر للأمراض الاجتماعية ومظاهر التفكك، ومن خلال الدراسة والتحليل يستطيع الأخصائي الاجتماعي التوصل للأسباب ومناطق الخلل وطرح أنسب الحلول والنتائج. وإذا ما توفر ذلك توفر وتعزز الأمن الاجتماعي.

الاستنتاجات:

لقد أسفر البحث عن مجموعة من الاستنتاجات والتي من أهمها:

1- لم يحظ دور مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال الأمن بصفة عامة، ومجال الأمن الاجتماعي بصفة خاصة، بالاهتمام الكافي عند الباحثين بقدر ما كان مركزاً علي تكوينها ودورها الاجتماعي في المجالات الأخرى.

2- هناك علاقة بين إشباع الأفراد لاحتياجاتهم الأساسية وممارسة أدوارهم بكل حرية، وبين توفير وتعزيز الأمن الاجتماعي، حيث أن إشباع الاحتياجات سواء اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو صحية يؤدى إلى الشعور بالحرية؛ مما يدفع الأفراد إلى الاطمئنان وممارسة جميع أدوارهم.

3- الأمن مسؤولية جماعية يشترك في استتبابه الفرد والجماعية مع باقي الأجهزة بالدولة، لاسيما الأمنية منها، فكلما زاد الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لأفراد المجتمع تجاه أسرهم ومجتمعهم ووطنهم، تتولد الألفة والمحبة بين أبناء الوطن الواحد، وبهذا يتعزز الأمن، وبتجنب المجتمع أعباء اقتصادية واجتماعية وأمنية مستقبلية.

4- لا يمكن بناء الدولة، وإحداث أي عملية تنموية؛ إلا إذا توفر الأمن للمواطن المعني بالتنمية، والبحث عن القوى والعوامل المختلفة التي تحول دون النمو والتقدم الاجتماعي مثل : البطالة والمرض والفقر والجريمة وغيرها، والعمل علي معالجتها والقضاء عليها.

5- مهنة الخدمة الاجتماعية تسهم في تحسين المستوى المعيشي للناس اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً وتمكينهم من الانتفاع بإمكانيات وموارد المجتمع، لتحسين ورفع المستوى الصحي والمعيشي لهم.

6- تتدخل مهنة الخدمة الاجتماعية وقائياً لضمان حسن سير الإجراءات الأمنية، والبحث في أسبابها ومبرراتها، ومحاولة إيجاد الحلول العلمية لها، لتحقيق العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي، وتحصين المجتمع من الجريمة والسلوكيات الشاذة بالتنمية الوطنية والتنشئة الاجتماعية السليمة.

7- تساهم المهنة في تشييد صرح الدولة الحديثة التي ترعى مصالح جميع المواطنين بكافة فئاتهم دون تمييز بين الجماعات المختلفة .

8- تبين أن هناك أدوار متعددة لمهنة الخدمة الاجتماعية في معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المرتبطة بالمجتمع، وتتدخل مهنيا وعلاجيا لدراستها وتشخيصها وعلاجها، لإعادة الاندماج في المجتمع ، بالتعاون مع المؤسسات المختصة بالمجتمع.

1- تعزيز ونشر الثقافية الأمنية في المجتمع، وإحياء التواصل الاجتماعي لدى المواطنين ورجال الأمن، لاهتمام بالبعدين الاجتماعي والإنساني، عن طريق عقد الندوات والمناقشات والمؤتمرات وغيرها.

التوصيات :

من خلال الاستنتاجات التى توصل اليها الباحث يوصي بالاتي :

1- زيادة التركيز على دور مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال الأمن بصفة عامة، ومجال الأمن الاجتماعي بصفة خاصة .

2- ضرورة التوعية وتثقيف الناس بمسؤوليتهم تجاه الوطن ، لتتولد الألفة والمحبة بين أبناء الوطن الواحد، وبهذا يتعزز الأمن، وبتجنب المجتمع أعباء اقتصادية واجتماعية وأمنية مستقبلية.

3- العمل الجاد على مواجهة كل العوامل التي تحول دون النمو والتقدم الاجتماعي مثل : البطالة والمرض والفقر والجريمة وغيرها، والعمل علي معالجتها والقضاء عليها.

4- ضرورة العمل على تحسين أحوال الناس اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً وتمكينهم من الانتفاع بإمكانيات وموارد المجتمع .

1- دعم الاجهزة الامنية لضمان حسن سير الإجراءات ، والتوعية وحث أفراد المجتمع علي تطوير ظروف البيئة وتغيير أنماط السلوك، بما يساعدهم على استثمار قدراتهم واستخدام طاقاتهم الذاتية للتكيف والإنتاج .

قائمة المصادر والمراجع

1- القران الكريم

2- الفيروز أبادي(2005) القاموس المحيط. -ط8. - بيروت: مؤسسة الرسالة

3- أبن منظور(2003) . لسان العرب، مج 1.- القاهرة : دار الحديث.

4- مصطفي العوجي(2008). النظرية العامة للأمن: نحو علم اجتماع أمني. - لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.

5- نبيل رمزي(2000). الأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية: من وجهة نظر سوسيولوجية. - الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

6- مصطفى عمر التير(1995). مبادئ وأسس البحث الاجتماعي. - ط 3. - طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة.

7- أحمد كمال احمد (1979). منهاج الخدمة الاجتماعية في خدمة الفرد. - القاهرة: مكتبة الخانجي.

8- فيصل محمود غرابيه (2003). الخدمة الاجتماعية في المجتمع المعاصر. - عمان: دار وائل.

9- مصطفي القمش(2001). مدخل إلى الخدمة الاجتماعية. - الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

10- أحمد مصطفي خاطر(2000) الخدمة الاجتماعية. - الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

11- سامر على السيد، مجدي صابر(2004)."مدخل مقترح لتقدير الحاجات المجتمعية بجمعيات تنمية المجتمع المحلي". - من وقائع اعمال المؤتمر العلمي السابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

12- عبد الفتاح عثمان... وآخرون (1998). مقدمة في الخدمة الاجتماعية. - القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

13- عبد السلام بشير الدويبي ... واخرون (2004). الخدمة الاجتماعية. - طرابلس، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب.

14- عاطف عضيبات (2003) ." الأمن الإنساني أفكار يمكن الاستفادة منها في تطوير مداخلة حول مفهوم الأمن الإنساني" .- المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، ع3.

15- عبد المنعم المشاط (1983) ."الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي" .- الفكر الاستراتيجي العربي، ع 6-7.

16- علي الدين هلال (1984) ."الأمن القومي العربي، دراسة في الأصول" .- شؤون عربية ،ع35.

17- عباس نصر الله (1999) . رؤية مستقبله لاستراتيجية عسكرية .- دمشق: الأكاديمية العسكرية العليا.

18- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1993). تقرير التنمية البشرية لعام 1993 .- بيروت : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .

19- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(1996). تقرير التنمية البشرية لعام 1996 .- بيروت : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .

20- رمزي توفيق (1958) ."إدارة البوليس في الدول الحديثة" .- المجلة العربية للعلوم البوليسية، ع1.

21- البشير شورو(2005) . الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعم الأمن البشري في الدول العربية.- (د-م) اليونسكو .

22- كامل جاسم المرياتي (1997) مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السوسيولوجي.- من وقائع ندوة الأمن الاجتماعي.- بغداد:بيت الحكمة.

23- على الدين السيد(2002). مقدمة في الخدمة الاجتماعية المعاصرة.- القاهرة: دار المصطفى للطباعة والنشر.

24- السيد عبد الحميد عطية، هناء حافظ بدوى(1991) .الخدمة الاجتماعية ومجالاتها التطبيقية.- الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

25- محمد عبد الحي نوح (2000) ."الإغراق الثقافي ومسؤولية مهنة الخدمة الاجتماعية في الحفاظ على الهوية المصرية".- من وقائع اعمال المؤتمر العلمي الدولي الثالث عشر، تنظيم كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

26- محمد السيد فهمي(1998) التحليل في طريقة العمل مع الجماعات.- الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

27- محمود حسن محمد (1983) . ممارسة خدمة الفرد .- بيروت: دار النهضة العربية.